السوق شهد زيادة كبيرة في نشاطه على مدى العقد الماضي

«الوطني»: انتعاش قوي لإصدارات السندات في مجلس التعاون بعد الأزمة العالمية

قطر والإمارات والمملكة العربية السعودية تسيطر حاليا على سوق السندات

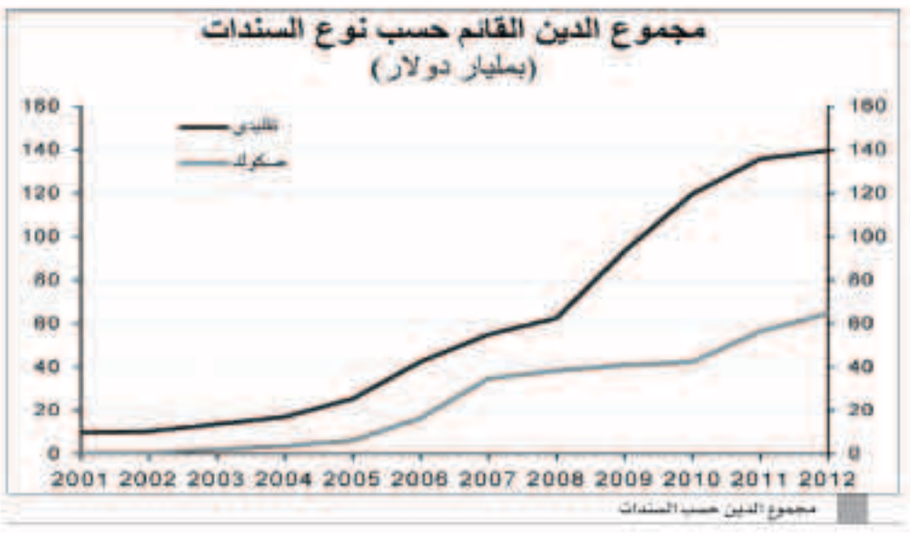

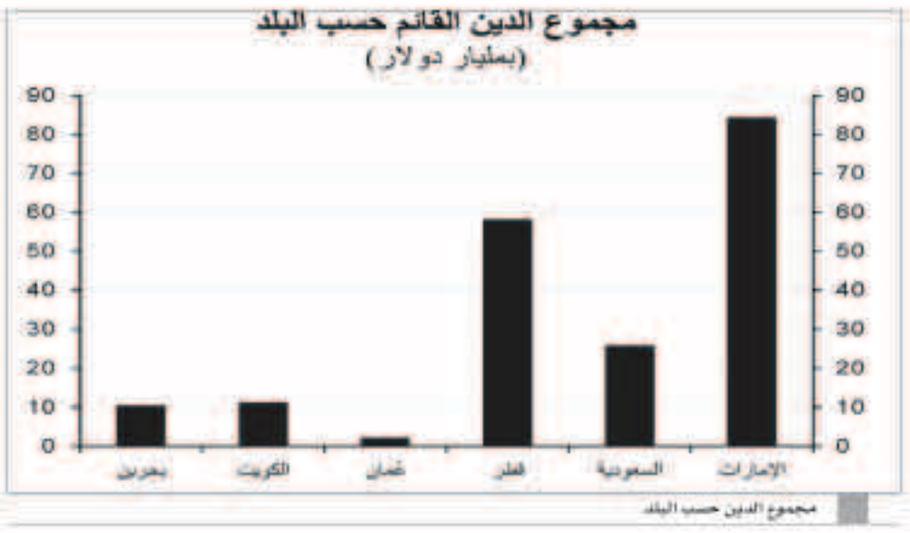

وجود مصادر بديلة للتمويل طويل المدى مثل السندا تقد يكون أساسيا في مساعدة الدول لوصول لأهدافها

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية الأخيرة إلى ان قد نما سوق السندات في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير خلال العقد الماضي. ويمثل إصدار السندات طريقة تعتمدها الشركات بشكل متزايد لتمويل نشاطاتها. وقد لعبت الحكومات دورا فعالا في إصدار السندات مؤخرا وهي تصدر الآن معظم سندات الدين القائمة. ويساعد هذا التوجه على تمويل الإنفاق العام، كما يساعد على دعم الطموحات الساعية إلى تطوير الاقتصاديات المحلية لجعلها مراكز مالية رئيسة.

واضاف التقرير بحسب البيانات التي جمعتها زاوية، تقدّر قيمة السندات التي تصدر في دول مجلس التعاون الخليجي «من قبل القطاعين العام والخاص، وشاملة السندات التقليدية والصكوك» حاليا بمبلغ 203 مليار دولار اميركي عند بداية الربع الثالث من هذا العام. وقد ارتفع مجموع الدين القائم بشكل ثابت على مدى العقد الماضي رغم الأزمة المالية وتداعياتها المستمرة. وارتفعت قيمة مجموع السندات القائمة بمقدار 181 مليار دولار ما بين 2001 و 2011، مع ارتفاع سريع في الأرباح قبل ازمة 2008 وتباطؤ بعد ذلك.

ويمكن أن يعزى بعض هذا الارتفاع إلى النمو الاقتصادي الإقليمي القوي والمرتبط بارتفاع أسعار النفط. وبالنتيجة، ساعدت ثقة المستثمرين على دعم المشاريع الطموحة للمنطقة في ما يتعلق بالبنية التحتية والتنمية، الأمر الذي أدى، بدوره، إلى الحاجة لتمويل هائل. وفي حين تباطأ النمو الاقتصادي بعد العام 2008، فإنه لم يجعل منطقة مجلس التعاون الخليجي تحيد عن أهدافها التنموية الطويلة المدى. ولا تزال هناك حاجة إلى تمويل هائل.

وقد تنضم سندات الدين، مثل السندات التقليدية والصكوك، إلى تطلعات الحكومات المصدرة للنفط المتعلقة بالنمو، عن طريق تقديم أسلوب بديل لتمويل أهدافها التنموية الطويلة المدى، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على إيراداتها من الهيدروكربون، والحفاظ على زخم اقتصاديات كل منها، وتقليل تقلبات مصروفاتها الرأسمالية.

وإضافة لذلك، مع استمرار معاناة الائتمان الخاص من تداعيات التباطؤ الاقتصادي، قد تشكل سندات الدين وسيلة لتمويل توسع القطاع الخاص، ما يسمح للشركات بالاستفادة من الأسواق المالية ومن مصادر التمويل من خارج المنطقة. وقد تتجه البنوك الإقليمية أيضا إلى سوق الدين لتعزيز بيانات الميزانية لديها، وذلك لتسهيل ارتفاع الطلب على الائتمان في المستقبل. وقد تم تذليل العقبات التقنية المتعلقة بإصدار السندات بفضل القطاع المالي المتقدم لمجلس التعاون الخليجي.

ويظهر الرسم البياني الثاني المسار الذي يتجهه إصدار السندات الإجمالي، ويقسمه إلى قطاعات. «لاحظ أن هذه الأرقام تبالغ في نمو الدين بالمقارنة مع ما هو مبين في الرسم البياني 1 حيث أنها تمثل اجمالي الإصدار السنوي وليس النمو الصافي». وقد حافظ مجموع الإصدارات الجديدة للسندات على مساره في الارتفاع على مدى العقد الماضي، إذ ارتفع إصدار السندات الإجمالي السنوي لمجلس التعاون الخليجي بمقدار تسعة اضعاف عن قيمته في العام 2001، حيث قفز من 6 مليارات دولار إلى 54 مليار دولار في العام 2011.

وفيما تجاوزت الإصدارات الجديدة للقطاع الخاص مثيلاتها في القطاع العام في السنوات القليلة التي سبقت الأزمة الاقتصادية «60 في المئة من إجمالي السندات تم إصدارها ما بين 2006 و 2008»، فإن الأزمة المالية التي وقعت في العام 2008 قد غيرت الصورة. وتراجع معدل الإصدار الإجمالي للقطاع الخاص من 38 مليار دولار في عامي 2006 و 2007 إلى 24 مليار دولار في العام 2008. ولكن فيما بعد، قامت الحكومات الإقليمية باعتماد سياسات مالية توسعية تهدف إلى تأمين الأهداف التنموية الطويلة المدى للمنطقة وتحفيز نمو اقتصاداتها. وقد تمت الموافقة على عدد كبير من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والقطاع العقاري في السنوات اللاحقة، تم تمويلها بشكل جزئي من الديون المحلية والعالمية. وبالتالي، تضاعف إجمالي إصدار السندات لقطاع العام أربعة اضعاف من 11 مليار دولار في 2007 إلى 41 مليار دولار في 2011. ونتيجة لهذه التغيرات، يشكل دين القطاع العام الآن معظم رصيد سندات الدين القائمة – ما قيمته 110 مليار دولار او 54 في المئة تقريبا.

ويعتبر الموقف الأكثر نشاطا للحكومات المحلية في استخدام أسواقها الرأسمالية المحلية خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح، وسيساعد الحجم الكبير للإصدارات، الإصدار الأخير في قطر لصكوك بقيمة 4 مليارات دولار ولسندات اليورو بقيمة 5 مليار دولار مثلا، في تطوير منحنيات العوائد المحلية والإقليمية، الأمر الذي سيؤسس لإصدارات موفقة في القطاع الخاص. وبالإضافة لذلك، ومع تحرك دول مجلس التعاون الخليجي باتجاه التنويع في اقتصاداتها، فإن القدرة على إيجاد تمويل طويل المدى ستكون الأساس في تحقيق هذا الهدف. ولكن لا يزال الإصدار الرئيس للدين في مجلس التعاون الخليجي يتم من قبل الحكومات والمؤسسات العامة شبه السيادية.

اتجاهات الدول

وعلى مستوى كل دولة على حدة، فإن قطر والإمارات العربية المتحدة تبرزان كمصدرين رئيسيين للدين في المنطقة، تليهما السعودية. وتشكل هذه الدول الثلاث 88 في المئة من سندات سوق الدين القائم في مجلس التعاون الخليجي.

وتقوم قطر باصدار الدين لتمويل مشاريعها الطموحة في مجال البنية التحتية تحضيرا لكأس العالم الذي سيقام هناك في العام 2022، وتطبيقا لرؤية قطر الوطنية 2030. وقد تم إصدار اكثر من 22 مليار دولار من الديون السيادية خلال السنتين الماضيتين. وإضافة لذلك، فإن جهودا جديدة لتطوير سوق التعامل ما بين البنوك وخلق وكالة للتصنيفات المحلية، توجه قطر نحو توسيع سوق الدين المحلي لديها.

ومن ناحية أخرى، فإن الإمارات العربية المتحدة قد شهدت بعضا من إصدارات الدين التي قامت بها تتجه نحو إعادة هيكلة محفظة الدين العام لديي من اجل تسديد ديونها القصيرة المدى. وتقوم ابوظبي، جارتها الغنية بالنفط، برفع اقتراضها العام لتنويع اقتصادها المعتمد على النفط. وفضلا عن ذلك، فإن الطلب في المنطقة ككل على سندات الدين قد شهدت قفزة كبيرة بعد العام 2010 مع رفع السعودية والبحرين إصدارات الدين، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى ازدياد الطلب على سندات الدين المطابقة للشريعة. وقد اصدرت السعودية وحدها أكثر من 12 مليار دولار من الصكوك خلال السنتين الماضيتين. ويبلغ مخزون الصكوك الآن نصف قيمة السندات التقليدية.

وعلى عكس ذلك، فإن الكويت وعُمان كانتا ابطأ في اعتماد سندات الدين كمصدر للتمويل. وقد استُخدمت عادة إصدارات الدين فيهما لأهداف للتحكم بالسيولة. ومثال على ذلك أن مجموع الدين القائم للعام 2011 كان يساوي 4 في المئة و 3 في المئة فقط من الائتمان المصرفي الخاص، على التوالي. فيما بلغ معدل مجلس التعاون 15 في المئة. وعلاوة على ذلك، فإن القطاع المالي الكويتي بعد الأزمة المالية قد شهد توقف الإصدار الخاص، ويرجع ذلك جزئيا إلى تواصل خفض الرفع المالي في الشركات الاستثمارية. وبشكل مماثل، كانت الاحتياجات المالية لعُمان اصغر تقليديا، وبالتالي تمت تغطيتها بالكامل من خلال الإقراض البنكي.

وككل، لا يزال سوق الدين في مجلس التعاون الخليجي وليدا بالمقارنة مع أسواق الدين في العديد من الدول المتقدمة. ومع ذلك، فإن تطوير هذا السوق هو خطوة إيجابية نحو سوق رأسمالي إقليمي اكثر فعالية. ويعتبر الأداء القوي للسوق خلال العقد الماضي شاهدا على رواجه في مجلس التعاون الخليجي. وفضلا عن ذلك، فإن اعتماد الحكومات الإقليمية له كمصدر بديل للتمويل سيساعد على توسيع السوق ليتجاوز القطاع العام، كما سيساعد على ذلك ايضا استمرار تطوير الإطار التنظيمي له. ونظرا لطموحات المنطقة المتعلقة بزيادة النشاط المالي وتطويره، فإن مجلس التعاون الخليجي بحاجة لسوق قوي للدين لدعم هذه الأهداف وكذلك لدعم الاستثمار في القطاع الخاص والتوسع الاقتصادي مستقبلا.

حول الاستراتيجيات التنافسية في البنوك الإسلامية للإدارة العليا والتنفيذية

بنك الكويت الدولي نظم ورشة عمل في «التمويل الإسلامي»

نظم بنك الكويت الدولي مؤخرا ورشة عمل للإدارة العليا والإدارة التنفيذية تحت عنوان: «التمويل الاسلامي- الاستراتيجيات التنافسية في البنوك المتوافقة مع الشريعة» وذلك بواسطه جو بيفانا وهو شخصيه عالمية في ميدان التمويل الإسلامي وله عدة مؤلفات في هذا المجال. وتاتي ورشة العمل هذه انطلاقا من سعي البنك الدائم لإثراء خبرات القيادات المصرفية لديه، وحرصا منه على مناقشة أحدث الأفكار والابتكارات في قطاع البنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

وقد تم تنظيم ورشة العمل في فندق هوليداي إن – السالمية يوم السبت الموافق 8 ديسمبر الجاري من قبل إدارة الموارد البشرية – قسم التدريب في «الدولي» بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حيث شارك عدد كبير من المسؤولين في الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في البنك.

وفي هذه المناسبة، صرح المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية –سالم قبازرد في «الدولي»: « لقد نظم بنك الكويت الدولي هذه الورشة والتي تتكون من خمس وحدات يجد فيها المشاركون الجانب النظري للموضوع وبيانات السوق ودراسات لحاله الصناعة البنكية، بالإضافة الى المنهجية والادوات اللازمة ليحث كل المواضيع بهدف خلق استراتيجيات قابله للتنفيذ في المؤسسات الاسلامية».

المشاركون في الورشة

واختتم قبازرد تصريحه قائلا: «لن تالو إدارة بنك الكويت الدولي جهدا إلا وتبذله في سبيل تعزيز قدرات البنك التنافسية وتطوير نقاط قوته ليكون «الدولي» الأسرع نموا في قطاع المصارف الاسلامية بالكويت، ويقدم افضل الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجات وتطلعات مختلف شرائح العملاء الكرام».

قبازرد: البنك مستمر في تعزيز قدراته التنافسية وتطوير نقاط قوته ليكون الأسرع نموا

البنك الوطني يكافئ حاملي بطاقاته الائتمانية المميزة

يواصل بنك الكويت الوطني عرضه الحصري لحاملي بطاقاته الائتمانية المميزة متضمنا خصومات على تذاكر السفر من الاتحاد للطيران بالإضافة الى فرصة للفوز بتذكرتين في السحب الذي سيقام في نهاية هذا العرض المستمر لغاية 31 ديسمبر الجاري.

ويحصل حاملو بطاقات الوطني الائتمانية المميزة «فيزا إنفينيت، ورلد ماستركارد، فيزا و ماستركارد بلاتينوم، لك تيتانيوم ماستركارد وتيتانيوم ماستركارد» على خصم بنسبة 10 في المئة على تذاكر الدرجة السياحية و15 في المئة على تذاكر الدرجة الأولى المتاسبة ودرجة لؤلؤة رجال الأعمال إلى كافة الوجهات التي تغطيها الاتحاد للطيران، بالإضافة الى دخول السحب الذي سيجري في نهاية يناير 2013 لاختيار الفائز بتذكرتين للسفر وذلك عند الحجز من خلال الموقع الالكتروني للاتحاد للطيران باستخدام بطاقات الوطني الائتمانية المميزة.

ويحرص البنك الوطني على مكافأة عملائه بأفضل العروض الحصرية بالتعاون مع أبرز الشركات المحلية والإقليمية. ويوفر هذا العرض المميز لمكافأة عملائه بالتعاون مع الاتحاد للطيران.

كما يعزز البنك الوطني ريادته في سوق البطاقات الائتمانية في الكويت من خلال تقديمه العديد من العروض والمزايا الحصرية لحاملي بطاقات الوطني الائتمانية. ويسعى بنك الكويت الوطني دوما الى توفير المزيد من العروض المجزية التي تلبي احتياجات وتطلعات عملائه.

شعار البنك الوطني

«بيتك»: 7 عملاء يفوزون في السحب التاسع

فاز سبعة من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في السحب التاسع لحملة «اربح iPhone5 يوميا» الترويجية الجديدة المستمرة لمدة 3 شهور لتشجيع العملاء على استخدام البطاقات الائتمانية بانواعها وبطاقات السحب الآلي في مشترياتهم، تعزيزا للقيمة المضافة للبطاقات وخدمة لحركة السوق، وتتضمن الحملة جوائز يومية عند استخدام بطاقات بيتك الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: نوال احمد الديوس- محمد غانم المطيري- عبدالعزيز عبدالله الكندري- طارق سعيد محمود- دلال محمد الخليفة- حنان خلف العمير - عهدي عبدالعزيز بن عيسى.

وتتيح الحملة التي تستمر حتى 29 ديسمبر، حصول كل مستخدم لبطاقات بيتك على فرصة واحدة لدخول السحب الذي يقدم فرصة ربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز «ايفون 5» مقابل كل 10 دنانير للشراء فقط داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط، والدخول في السحب، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص التأهل لدخول السحب الالكتروني الذي يجرى أسبوعيا.

«بيتك- البحرين» الشريك الاستراتيجي للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين «بيتك- البحرين» عن شراكة إستراتيجية للمؤتمر العالمي التاسع عشر للمصارف الإسلامية 2012 المنعقد حاليا تحت رعاية صاحب السمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2012. وبدعم رسمي من مصرف البحرين المركزي، ويشارك في المؤتمر أكثر من 1200 شخصية من أكثر من 50 بلدا، معظمهم من صناع القرار والمختصين في كبرى المؤسسات والهيئات المالية الإسلامية العالمية.

وسيتناول الموضوع الرئيسي للمؤتمر «استراتيجيات جديدة للتمويل الإسلامي» من حيث توسع الصناعة على المستوى الدولي، وتعزيز المعاملات الدولية، والوصول إلى أسواق جديدة، وخلق منتجات جديدة، تسهم جميعها في تمهيد الطريق نحو آفاق متجددة من النمو.

وقال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي عبد الحكيم الخياط في تصريح صحفي إن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي دفعت المؤسسات الرائدة في مجال صناعة التمويل الإسلامي الدولي إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الرئيسية، حيث أتاح الشهد العام المتغير للصناعة المصرفية اليوم فرصا جديدة أمام المؤسسات المالية الإسلامية التي تتمتع بنظرة مستقبلية للاستفادة من المرحلة التالية من النمو.

وأضاف: لقد تمكن المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية على مدى العقدين الماضيين من ترسيخ نفسه كأكبر تجمع لقادة التمويل الإسلامي في العالم، واستطاع أن يعزز من دوره المحوري بوصفه المنصة التي يتم من خلالها تشكيل هذه الصناعة.

وذكر الخياط إن البنك بصفته الشريك الاستراتيجي الذهبي للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية 2012، يظهر التزامه المستمر لدعم مثل هذه الفعاليات والتجمعات الهامة، حيث يهدف المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية إلى تطوير وتقوية الصناعة المالية الإسلامية من خلال جعلها أكثر تنافسية والاختيار المفضل للزبائن في جميع انحاء العالم. لقد تمكن المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية من البروز كمنصة عالمية لتوصيل قيم ومفاهيم الصيرفة الإسلامية إلى جمهور عريض من المختصين، ويضم مؤتمر هذا العام مجموعة جديدة من المزايا ذات القيمة المضافة التي ستجعل منه مختلفا عن غيره من المؤتمرات، بما في ذلك إطلاق النسخة التاسعة من تقرير التنافسية للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، وهو التقرير الوحيد في العالم الذي يبحث في أداء والاتجاهات الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية في مختلف أرجاء العالم. بالإضافة إلى ذلك ستعقد حلقة حوار حول المملكة المتحدة تناقش الصناعة المالية الإسلامية وبناء الشراكات الدولية.

الخياط متوسطا مجموعة من المشاركين في المؤتمر